مجموعة أكسفورد للبحوث
بناء الجسور للأمن العالمي

تحرير العراق؟

نحو استراتيجية متكاملة

محظور حتى 00.01 الأحد 11 ديسمبر 2005

ترجمة فريق الرابطة العراقية في بريطانيا www.iraqirabita.org

1. معين عيسى : mueeni@hotmail.com
2. رضوى الدسوقي : radwa@lycos.com
3. شهرزاد جواد : inamjawad@sympatico.ca

لماذا هذه المبادرة؟

في سبتمبر 2005، استضافت مجموعة أكسفورد للبحوث إحدى محادثاتها المعتادة، التي تجمع صحافيين بارزين مع خبراء ومحللين إقليميين لتعميق فهم الأسباب الحقيقية للنزاع العالمي وما يجب فعله. تناول الموضوع الوضع في العراق. حدد الاجتماع هوة في الخطاب الجماهيري، والحاجة الملحة لنقاش دقيق ومطلع. واتفق المشاركون على أن الوقت قد حان للمضي بحسم بعد المناقشات الناظرة للخلف حول من يجب أن يلام بشأن الصعوبات الحالية، ولوضع الحديث الجديد عن سحب قوات التحالف في السياق الأوسع من احتياجات الشعب العراقي والشرق الأوسط الكبير. وقد أشاروا أيضا إلى أن المقدار الضخم من الخبرة لم يعمل على نشر السياسة الحالية للحكومة.

كيف أنتجت الوثيقة؟

في الأسابيع التي تلت، صغنا معا هيئة خبرة عالية المستوى تضمنت خبراء بريطانيين، عراقيين، شرق أوسطيين وأمريكيين من الجيش، وزارة الخارجية، المخابرات والمجتمع المدني. ألف بول هيلدر مسودة أولى من المحادثات والمراسلات مع أعضاء هذه الهيئة. وقد تم اختبار المسودة على طاولة مستديرة امتدت ليوم وعقدت في لندن في 24 نوفمبر 2005. نقح التقرير في ضوء تعليقات أعضاء الهيئة ونشر في 11 ديسمبر 2005، سابقا الانتخابات العراقية المزمعة في 15 ديسمبر.

رغم أن معظم الأفكار المحددة في الوثيقة نشأت على يد أعضاء هيئة الخبرة خاصتنا، إلا أن مسئولية تعبيرهم ودمجهم تبقى ملقاة علينا كلية. لم نسع لتحقيق إجماع كامل بين أعضاء الهيئة، وتبقى اختلافات وجهات النظر قائمة. ولم يتسن تعريف أعضاء الهيئة بالاسم هنا، لكننا نرغب بالإقرار علنا بالكرم والالتزام اللذين أبدوهما بالانخراط بالعملية حيث قدموا خبرتهم ونصحهم. يشاطرنا الجميع التزاما انفعاليا وعميقا بانبثاق عراق مستقر وآمن ومزدهر، يحكمه الشعب العراقي للشعب العراقي، ويقره ويدعمه جميع أعضاء المجتمع الدولي.

كيف ستستخدم هذه الوثيقة؟

إن الهدف الرئيسي من هذه الوثيقة هو تحفيز نقاش واسع يتضمن صناع القرار، السياسيين، وسائل الإعلام، والمجتمع المدني الأوسع. ورغم أن تركيزنا الرئيسي هو المملكة المتحدة، إلا أننا نأمل أن تسهم أفكار هذه الوثيقة إيجابيا بالنقاشات الجارية في الولايات المتحدة، في العراق وأماكن أخرى حول العالم. يمكن تنزيل نسخة إلكترونية من هذه الوثيقة مجانا من موقع شبكة مجموعة أكسفورد للبحوث، وقد تم إعداد ترجمة عربية كذلك.

جون سلوبودا
شيلا إلوورثي
بول هيلدر
غابريل رفكايند **ديسمبر 2005**

www.oxfordresearchgroup.org.uk

تحرير العراق؟
نحو استراتيجية متكاملة

ورقة نقاش لمجموعة أكسفورد للبحوث
11 ديسمبر 2005

شكر وتقدير

تقدر مجموعة أكسفورد للبحوث بامتنان الخبرة والمعرفة المكثفة للخبراء الذين ساهموا بوقتهم من أجل تطوير المقترحات الموضحة في هذه الوثيقة. إننا ممتنون كذلك للدعم المقدم من صندوق جوزيف رونتري الخيري ومؤسسة بولدن باكهام الخيرية الذين جعلوا من نشر الوثيقة أمرا ممكنا.

ونرسل تقديرنا العميق لبول هيلدر عن بنائه الماهر للنص، دامجا آراء أولئك الذين ناقشوا وراجعوا الأفكار. قام كل من جون سلوبودا، شيلا إلوورثي وغابريل رفكايند من مجموعة أكسفورد للبحوث بإعداد المبادرة، وكان كريس أبوت وجيمس كمب مسئولين عن الإنتاج والتصميم.

تمهيد

إن الأزمة في العراق مستمرة في الاشتعال. ورغم أقصى الجهود بواسطة العديد من الأطراف، إلا أن العنف لا يهدأ. يجب على المملكة المتحدة أن تتفحص إلى أي مدى تسهم قوات التحالف، رغم مهمتها لضمان الأمن، في عدم الاستقرار من خلال وجودها على الأرض. يسبر هذا التقرير بواسطة مجموعة أكسفورد للبحوث غور المعضلة ويضع خيارات لاستراتيجية بديلة.

في 15 ديسمبر سوف ينتخب العراقيون حكومة جديدة، حكومة يمكنها أن تخدم لفترة أربع سنوات كاملة. ومع وجود الدعم من الوسطاء النزيهين. يعد العراقيون في وضع يمكنهم معه تحمل أمنهم والعملية السياسية الشاملة الحقيقية.

إن المهمة التي أوكلتها الأمم المتحدة لقوات التحالف بانتظار إعادة النظر في يونيو 2006. تتنامى الأدلة على أن تصور الاحتلال يعيق التقدم نحو الأمن، الحكم، والتوافق الوطني كذلك. أظهرت المذكرة حول الدستور انقسامات شديدة بين الجماعات العراقية، ويستمر التوتر حول الفقرات الشرطية الرئيسية المتعلقة باحتياطات النفط والقوى الإقليمية. لكن خلال مؤتمرهم الأخير في القاهرة، وقع القادة العراقيون من مختلف ألوان الطيف العراقي بيانا مشتركا يدعو إلى جدول زمني لانسحاب قوات التحالف، ويؤكد الحق في المقاومة، ونبذ الإرهاب

تكتسب مناقشة عمليات الانسحاب خطوات في واشنطن. لكن استراتيجية "النصر في العراق" التي أصدرت للتو من قبل مجلس الأمن الوطني الأمريكي تفشل في مواجهة هذه المسألة الرئيسية. لقد حان الوقت لنقاش كامل وصريح في بريطانيا حول الطريقة الأمثل للاستجابة للنداء العراقي، ولتطوير استراتيجية خروج لقوات التحالف.

يسرنا لذلك أن نرحب بهذا التقرير، الذي يوفر وسائل عملية جديدة لعملية انتقالية. إن أي استراتيجية ستكون بحاجة لدمج اعتبارات الجيش والأمن الإنساني، الشرعية السياسية، والاقتصاد ومساهمة الدول الأخرى.

إن دعم العراق لا يجب أن يكون مقطوعا؛ بل هل بحاجة لإعادة صياغة. وعندما تنسحب قوات التحالف، يمكن للمجتمع الدولي منح العراقيين دعما أكبر لبناء مستقبل وطني يلقى الإجماع حيث يمكن للأمن، الازدهار والشرعية أن تحل محل الفقر والخوف. لكن ذلك يتطلب التزامات صارمة وفعلا مسئولا على جميع الصعد. فليبدأ النقاش.

صاحب السمو الملكي الحسن بن طلال
مارشال الطيران اللورد غاردن
الجنرال اللورد رامسبوثام

تلخيص

لا يجب أن يقتصر النقاش حول العراق "إبقاء المسار" أو "التوقف والهرب". كلا المسارين محفوف بالخطر. إذا بقي التحالف لسنوات، فنحن نخاطر في تقوية العناصر الأكثر راديكالية للتمرد ونساعدها في إعادة تشكيل المنطقة حسب مصلحتها. إلا أن الانسحاب إن كان مندفعا وليس مخططا بعناية، يمكن أن يؤدي إلى خطر الفوضى والحرب الأهلية.

جاءت الدعوات لجدول زمني للانسحاب خلال الأسابيع الأخيرة من الولايات المتحدة ومؤتمر الحوار الوطني العراقي في القاهرة. تتمحور سياسة التحالف الحالية على تأسيس شروط تجعل من تقليص القوات أمرا ممكنا. لكن التحالف يرفض بثبات تحديد جداول زمنية، على أساس إمكانية استخدامها والتلاعب بها بواسطة العدو. لكن الشروط متى ما حددت تكون مفتوحة لإساءة الاستخدام – خاصة وأن القصة الشعبية المستساغة بشكل واسع عن الاحتلال غير الشرعي تساعد التمرد على الازدهار والتوحد.

إن انتخابات ديسمبر 2005 والتطورات الموازية ذات الأهمية المتساوية تعرض فرصا جديدة لعملية شاملة يمكن من خلالها للوطنيين العراقيين من كافة المظاهر أن يقتسموا السلطة، ويحققوا التحرر من الماضي الصدامي والاحتلال. فإذا انتهزوا هذه الفرص، يتعين عليهم إعداد إطار عمل للعمليات الرئيسية لسحب القوات ونظام مختلف خلال 2006. وسوف يتطلب هذا التزامات واضحة، نوع من الزخم، والملكية على عاتق زعماء المجتمع العراقي. إن مكافحة التمرد تتطلب منح القوة إلى أولئك الذين يؤيدون التحرير العراقي وإلى تضمين بعض زعماء التمرد، بينما يتم تهميش الجماعة الإرهابية.

إن الطريق الأوضح لفصل الوطنيين العراقيين عن عنصر الزرقاوي سوف يتمثل في إنهاء الاحتلال بحيث نوفر لهم قضية مشتركة. وإذا أخذنا تاريخه بعين الاعتبار، فإن استبدال قصة الاحتلال بحكاية عن التحرير العراقي سوف يقترب من المستحيل بينما يبقى نظام التحالف، رغم أن التغييرات في الاستراتيجية قد يحسن الأمور. يجب أن يبحث المجتمع الدولي الكبير المعاني المتضمنة لذلك، ويستكشف استبدال مهمة التحالف بنظام دولي آخر من الضمانات والدعم قبل نهاية 2006.

يجب أن لا يشعر التحالف بالخزي جراء الإقرار بأن معظم العراقيين يريدون انتهاء الاحتلال، وأن من شأن إطار عمل جديد أن يدعمهم بشكل أفضل في المستقبل. ويجب أن تفكر الدول من غير التحالف في السمعة التي يمكن أن تكتسبها عبر المساعدة في تأسيس نظام أكثر دولية، والمخاطر التي تتهدد الأمن العالمي إن لم يفعلوا ذلك. يجب أن يعمل الدعم الدولي للعراق على تغيير وجهه بشكل ملحوظ، من طريقة يقودها العسكر إلى أخرى تعتبر فيها تقوية المجتمع المدني، الشرعية، الأمن الإنساني والاقتصاد مركزية. ولن يؤدي ذلك إلى ادخارات قصيرة الأجل بل يمكن أن يجلب أسهما طويلة الأجل.

إن الاستراتيجية المتكاملة ملحة لمواجهة النطاق الكامل من التحديات، المدنية والأمنية، بينما تمنح كافة الأطراف حصة في نظام شرعي جديد. اقترحنا سبعة عناصر لهذه الاستراتيجية، تم تفصيل كل منها بالأسفل. وهي مرتبطة بحلقة قوية: سوف يؤدي التقدم على كل جبهة إلى التقدم على الجبهات الأخرى (انظر المخطط البياني في صفحة 27).

التوصيات الأساسية

1 بناء الشرعية في العملية السياسية العراقية

- الاستجابة لدعوات الانسحاب بإطار عمل يمنح زخما سريعا نحو التغيير والإمكانية الموثوقة لنظام يتلو التحالف.
- التوصل إلى اتفاق بين الجماعات بشأن الفقرات الشرطية الدستورية الرئيسية، وخاصة التوزيع العادل لاحتياطات النفط المستقبلية.
- تأسيس عملية سياسية شاملة حقيقية تؤدي إلى نهاية متفاوض عليها للتمرد الوطني.
- منح السلطة للقيادات الشرعية محليا للانبثاق والسيطرة على المناطق "السنية" – بما يوفر للعناصر المتمردة حصة، ويجعل الأموال في المتناول، ويعمل على تجربة الاقتراعات أو الاستفتاءات المصممة من قبل المجتمع.

2 الدعم من وسطاء نزيهين في المجتمع الدولي

- بحث تعيين مهمة ترويكا ثقيلة الوزن لقيادة الوساطة مع الصلات والارتباطات الثقافية بالمجتمعات المحلية، التي تقرها بشكل مشترك الأمم المتحدة، الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.
- تطوير برنامج رئيسي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI فيما يخص التوسط والمصالحة بقيادة عراقية حتى على مستوى القرى.

3 الاضطلاع العراقي بالمسئوليات الأمنية وقيادة مكافحة التمرد

- وقف العمليات الأمريكية-العراقية المشتركة الكبيرة بشكل عام، والتحول إلى دعم الناصحين، التدريب، الأمور اللوجستية، المخابرات ومكافحة الإرهاب.
- الانتقال إلى استراتيجية مضادة للتمرد بقيادة عراقية أكثر يمكن تطبيقها بطريقة لامركزية عبر حوار المسار الثاني – "تضمين، تحفيز، بناء وعزل" بدلا من "إخلاء، سيطرة وبناء".
- تأسيس مجموعة بسيطة من شروط دنيا متفق عليها من الأمن، النظام والشرعية مع حوافز وإجراءات وقائية مرفقة، يمكن تطبيقها بواسطة جماعات محلية مختلفة – خاصة قوات الأمن ذات الأغلبية السنية للمناطق ذات الأغلبية السنية.

4 عمليات انسحاب قوات التحالف

- إعلان "عقد" شفاف بين العراق، الأمم المتحدة والتحالف، يحصر دور الأخير، ويوضح نوايا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، و ينظم الإشراف العراقي.
- الاتفاق والتطبيق السريع لإطار عمل لسحب القوات من أجل العمل على إنهاء قصة الاحتلال: مدفوع بواسطة الأحداث الهامة، مستجيب للظروف، يتابع بأسلوب غير مركزي، ويتم استكماله في نهاية المطاف.

5 التطوير والتنويع الاقتصادي

- إعادة طرح عقود لا تتضمن المزايدة بشكل تنافسي وتشجيع عمليات الشركات العادية ومشاركة الجيران، بينما يتم تعليق القرار حول اتفاقيات مشاركة الإنتاج طويلة الأجل.

- اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد بخصوص عائدات النفط والتوصل إلى اتفاق مؤقت يتيح توزيع المبالغ الكبيرة للسلطات المحلية، ويمنح زعماء الإقليم السني حصة في زيادة مستويات الإنتاج.
- الاتفاق على قرار رسمي بتأجيل أو شطب أعباء الدين والتعويضات وتأسيس صناديق كبيرة للتعويض والمصالحة.
- خلق وظائف لفترة مؤقتة تتعلق بترسيخ الاستقرار عبر برنامج شامل لإعادة البناء وإعادة التطوير بقيادة عراقية.

6 إعادة بناء الأمن الإنساني

- التدريب النظامي لأية قوات دولية بقيت في البلاد لإظهار الاحترام للثقافة والسيادة العراقية.
- دفع تعويضات حالية عن الوفيات والإصابات المدنية، والممتلكات المدمرة، واتخاذ إجراءات للحيلولة دون ترك عشرات الآلاف من الناس قيد النسيان في السجون أو مشردين عن منازلهم بفعل العمليات الأمنية.
- دعم وتوفير التدريب لمنظمات المجتمع المدني وإنشاء مراكز **للاستماع والتوثيق** بمساعدة UNAMI عبر العراق.

7 ضمانات ودمغة الأمن الدولي

- بدء المناقشات بين العراق وأعضاء الأمم المتحدة حول نظام يتلو نظام التحالف يتألف من ضمانات أمنية تتفق عليها كافة الجماعات العراقية، وقد يتضمن إمكانية سريعة للرد ووجود متوسط الحجم لترسيخ استقرار "الأمن الإنساني".
- تأسيس مهمة دولية شرعية لأية قواعد تبقى في العراق عوضا عن السيطرة الأمريكية، بما يتضمن المراقبة المدنية العراقية ربما.
- اتخاذ خطوات نحو حوار إقليمي يصل إلى أبعد مدى ويمكن أن يتضمن إيران.

المحتويات

تمهيد
تلخيص

مقدمة

دولة العراق اليوم
النظام الأمني: إنهاء الاحتلال

سبعة عناصر للتحرير العراقي

1. بناء الشرعية في العملية السياسية
2. الدعم بواسطة وسطاء نزيهين في المجتمع الدولي
3. الاضطلاع العراقي بمسئوليات الأمن وقيادة مكافحة للتمرد
4. عمليات سحب قوات التحالف
5. التطوير والتنويع الاقتصادي
6. إعادة بناء الأمن الإنساني
7. ضمانات ودمغة الأمن الدولي

استنتاجات
توصيات للعاملين: الأجل القريب، ديسمبر 2005 – يونيو 2006

ديناميكيات الاستراتيجية المتكاملة

مقدمة

1. ينزلق النقاش العام حول العراق نحو القطبية بين مؤيدي "إبقاء المسار" أو "التوقف والهرب". في واقع الأمر هناك أربع خيارات نوقشت لبقاء التحالف بعد انتخابات ديسمبر:

   - الانسحاب فورا،
   - البقاء على المدى الطويل، حتى تطلب من منا الحكومة العراقية المغادرة،
   - إنشاء ظروف من شأنها إتاحة انسحاب التحالف والسعي لتوليدها، أو
   - الاتفاق على جدول زمني لسحب أغلبية القوات.

2. يعمل التحالف في الوقت الحاضر وفقا لاستراتيجية مبنية على الظروف، وقد رفض الجداول الزمنية لأنها قد تولد مظهرا بالنصر للإرهابيين. لكن الأمل المؤجل بلا نهاية لترسيخ الوضع الأمني في الأقاليم السنية ثبت أنه عائق دائم للتقدم نحو إنتاج ظروف أكثر استقرار. وقد ثبت أن القوات الأمريكية على وجه الخصوص عدو مساعد يثير وجوده المظالم، ويعطل غرس النظام الشرعي محليا في المثلث السني، ويساعد في الإسهام في بيئة غنية للتدريب في قتال الضواحي واللوجستية الإرهابية، وكذلك دفع خطوط إمداد التجنيد عبر منطقة أوسع.

3. إن الأقلية في التمرد والتي هدفها الثورة المتخطية للحدود القومية وليس المصلحة الوطنية السنية تمتلك مصلحة قوية في بقاء التحالف. من الضروري الإقرار بهذه الحقيقة، والطريقة التي عملت من خلالها الانقسامات الجوهرية حول الشرعية في عراق التحالف على تقويض التقدم والتلاحم. يلاحظ غياب الفهم الصحيح لتلك العقبات عن استراتيجية "النصر في العراق" التي أعلنها مجلس الأمن القومي الأمريكي. إن ما نحتاج إليه عوضا عن ذلك هو استراتيجية متكاملة حقيقية تقر أولوية العملية السياسية العراقية الشرعية الشاملة الأوسع، والإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه عمليات الانسحاب لذلك.

4. إن المشكلة منذ البداية بشأن طريقة التحالف هي التأكيد الضخم الذي وضعته على تحقيق النصر العسكري: أولا على صدام ثم على التمرد. لقد تجاهلت هذه الاستراتيجية حقيقة أن النجاح يمكن أن يتحقق فقط بدعم أغلبية الشعب من جميع المجموعات، وأن العمل العسكري يمكن أن يلعب دورا مساندا للفوز بمثل ذلك الدعم. وقد أهملت الحاجة لتجديد السياسة والثقة العراقية من الداخل بمرارة، كما هي الحال في الاعتبارات المكملة للاقتصاد، وأسباب العيش، والجيران والاستقرار الإقليمي الأوسع. ولا يمكن للمجتمع الدولي الكبير أن يفلت من انتقاد بانعدام المسئولية.

5. هناك حاجة لاستراتيجية تشتمل على كافة العوامل الأساسية وتواجه النطاق الكامل من التحديات. إننا واقعون في شرك حلقة شريرة يعتمد فيها الحكم الشرعي والإمكانيات الاقتصادية على ترسيخ استقرار الوضع الأمني، والعكس صحيح. يجب أن يعمل برنامج مدني وأمني متكامل بشكل حقيقي حسب مبدأ خطوط العملية المتزامنة، مانعا الاستراتيجية من بقائها رهينة في أي منطقة منفردة، وهادفا إلى منح جميع الأطراف حصة في العملية وتغيير القصة الكلية بشأن المسائل الأساسية للشرعية، والإجلال والنظام.

6. يبدو أن سحب القوات حتمي سياسيا في العامين القادمين، وقد يحدث قبل ما هو متوقع. وإذا تمت إساءة التعامل معه، يمكن أن يسهم ذلك في وضع من الفوضى المتصاعدة أو حتى الحرب الأهلية في العراق. ومن شأن مثل ذاك الوضع أن يهدد الاستقرار العالمي ويضع كل

دولة في خطر. بناء على ذلك، يتعين على كل بلد أن يأخذ حصته من المهمة. فقد لا يكون الدعم الدولي للعراق متعلقا بالتكلفة الكلية. ربما يجب أن يزيد لكن سمته يجب أن تتغير بشكل حاسم.

حالة العراق اليوم

7. في استطلاع خاص للرأي أجرته وزارة الدفاع في آب 2005، قال 82% من العراقيين أنهم "يعارضون بشدة" وجود قوات التحالف، 72% لم يثقوا بها، 67% شعروا بقدر أقل من الأمن بسبب وجودها، وأقل من 1% اعتقدوا أنها كانت مسئولة عن أي تحسين للأمن. لكن ما أثار القدر الأعظم من القلق أن 45% اعتقدوا أن الهجمات على القوات البريطانية والأمريكية مبررة. إلا أنه يمكن تجميل تلك الأرقام بواسطة إدراج المناطق الكردية، حيث يتمتع التحالف بدعم كبير.

8. تظهر هذه البيانات أن الشرعية المؤقتة التي تمتع بها نظام التحالف على الأرض آخذة في الانتهاء في أفضل أحوالها. هناك صعوبة أخرى، كما أظهر الاستفتاء، وهي أن المجتمع السني عارض إلى حد بعيد البنود الرئيسية للدستور التي صاغها الزعماء الشيعة والأكراد في معظمها. يعتقد الكثيرون كذلك بأن الأصوات سرقت بإقحام أصوات أخرى في إقليم نينوى، وهم يعبرون على تشككهم إزاء العملية السياسية. وقد فاز عرضهم الإرادي بهيئة مراجعة دستورية تعقد في 2006، لكن القول الأخير سيكون للهيئة التشريعية. لذلك، ليس هناك في الوقت الحاضر أي مستقبل مقبول وطنيا، ولا يبدو أن الانتخابات المزمعة في 15 ديسمبر ستولد ذلك.

9. يعني النظام الانتخابي الجديد أنه بالإمكان تمثيل مدى أثر تعددية للقوى في الهيئة التشريعية، لكن التحالف العراقي الموحد "القائمة الشيعية" ما زال يتوقع فوزه بأكبر عدد من المقاعد. وقد تكون الحالة مماثلة بالنسبة لقائمة إياد علاوي الوطنية، ويبدو مرجحا مشاركة السادريون بشكل كامل في ديسمبر، كما هي الحال بالنسبة لبعض النخبة والأحزاب المحلية في المناطق ذات الأغلبية السنية. رغم ذلك، لم تقم الدوائر الانتخابية الوطنية السنية بأي حركة بعد، حيث تبقى قريبة من التمرد، وغير راغبة بالظهور كمتعاونة تحت نظام الاحتلال. يعمل الشيعة والأكراد على بناء نظام من الحكم الإقليمي وقوات الأمن حيث يحظى السنيون بحصة ضئيلة.

10. بعد عدة بدايات خاطئة، يبدو أن قدرات الأمن العراقي تكتسب أخيرا القوة والاستقلال. لكن معظم هذه القوى لايمكن تصنيفها من ناحية التوازن بأنها في حقيقة الأمر وطنية أو متعددة الأعراق (وأولئك القلة الذين يتمثلون غالبا بالجيش الأمريكي بشكل وثيق أكثر من تمثلهم بمجتمعهم). إن أفواج الشرطة الخاصة تقع في معظمها تحت الهيمنة الشيعية. أما المليشيات الذين يقع تحت أيديهم المشكوك فيها معظم النظام الأمني في المناطق ذات الأغلبية الكردية والشيعية فقد اخترقت القوات العراقية الرسمية بشكل كبير، كما فعل المتمردون. وتستخدم الأزياء العسكرية بشكل متزايد في أعمال القتل الطائفية. وقد يكون اكتشاف السجن ومركز التعذيب في حي الجادرية في بغداد هو طرف الجبل الجليدي.

11. إن الوضع الأمني فوضوي عموما والاستخبارات غير كافية. تبدو المناطق المركزية الشيعية والكردية هادئة إلى حد كبير. وتتركز الهجمات والمواجهات في المثلث السني والمدن متعددة الأعراق مثل الموصل وبغداد. وتعتبر حركة التمرد في الأقاليم الغربية أشد ما تكون، حيث تم إعلان "منطقة محررة" مؤخرا. عملت العمليات الأمريكية العراقية المضادة للتمرد ذات التعقيد المتزايد، التي لم تستق إلا قليل من دروس الفلوجة، على تفكيك الخطط الإرهابية في إقليم الأنبار. وقد أعاق ذلك القدرات الحربية المتمردة مؤقتا، إن لم يكن الحشد كذلك، في سياق الترشح للانتخابات؛ لكن الخسائر المدنية ما زالت مرتفعة وقد تم تشريد عشرات الآلاف من منازلهم.

12. تعتمد العناصر "الزرقاوية" الثورية للتمرد على مدى انتخابي من الأصول والتأثيرات، ولا يمكن اعتبارها بعد الآن سلفية ببساطة. إنها تعتمد على أفكار هو شي منه وتشي غيفارا لصياغة مشروع عصري لثورة الأرض المحروقة يهدف إلى دحر الغرب وتشكيل نظام عالمي جديد. ويعتمد التحالف التكتيكي بين أغلبية المتمردين القوميين والإسلاميين وهذه الأقلية من القوات "الثورية" الأكثر راديكالية (ليس أكثر من 10% من التمرد)على الفهم الشعبي بأن العراق ما زال محتلا من قبل التحالف. إن حجة مجلس الأمن القومي في "النصر في العراق" بأن "التمرد يمكن أن يربح إن استسلمنا فقط" تعتبر ممرا مضللا ضيقا لذلك، لأنها تخطئ فهم هدف العدو. وبدل النصر العسكري القريب على أرض العراق، تسعى الأعمال الثورية إلى كسب القلوب والعقول بالمرحلة الأوسع، ولاستخدام النزاع المستمر لنشر صراعهم إلى المنطقة والعالم. إن التوترات آخذة في الظهور سلفا بين القوميين السنة وجماعة الزرقاوي بشأن إمكانية المسار السياسي. لكن محاولات التحالف لتنظيف المناطق السنية والسيطرة عليها فتحت أرضا خصبة لتنقيح الفكرة الثورية وجلب القوة والمجندين لها. لذلك فإن هناك حجة قوية لإتمام الانسحاب لإنهاء الاحتلال، وفك التحالف وإطلاق يد القوميين لسحق الثوريين.

13. إلا أن الموقف ازداد تعقيدا بفعل الإمكانية الجياشة لنزاع سني- شيعي. تميل العناصر الأساسية في القيادات الشيعية والسنية العراقية نحو المواجهات المميتة، وقد بدأت المصادمات الأولية سلفا تحت غطاء الاحتلال. يعتقد العديد من السنة أن القيادة الشيعية تستخدم القوات الأمريكية تحت غطاء مكافحة التمرد كحليف ووكيل في هذا النزاع. وقد جاء الجهاديون السنة بالفعل من أماكن عدة للانضمام للقتال ضد الحكومة الشيعية. وتهدد الأحوال بتدهور أكبر نحو الحرب الأهلية وتوفر أرضيات لتجدد التحالف بين القوميين والثوريين. وقد ينتهز الأكراد فرصة أي انهيار للتحرك أكثر نحو الاستقلال. تشهد مدينة كركوك النفطية المتنازع عليها توترا متصاعدا، رغم الهدوء الطويل.

14. وبينما استغل البعض النزاع المدني كأساس منطقي جديد لبقاء التحالف، أدى وجوده إلى إعاقة الاحتواء وعمل كمظلة يمكن لشبح الحرب الأهلية أن يكتسب تحتها تقدما. إن شهية المواطنين العاديين لوجود سلمي مشترك تبدو قوية. لكن بدون عملية فعالة من الحوار الوطني، تبدو القيادات الطائفية بعيدة عن التسوية.

15. أفاد استطلاع وزارة الدفاع أن 71% من العراقيين نادرا ما يحصلون على مياه نظيفة صالحة، 47% لا يحصلون على ما يكفي من الكهرباء، 70% يقولون أن نظام الصرف الصحي نادرا ما يعمل و40% من العراقيين الجنوبيين عاطلين عن العمل. ويضيف كذلك أن أولئك العراقيون الذين يشكلون الأرض الأكثر خصوبة للتمرد هم من الشباب الذين فشلوا مؤخرا في الحصول على عمل. وقد أصبح قتل الأمريكيين وظيفة جيدة تدفع بالدولار مع نهاية اليوم. يتم ضخ إمدادات الكهرباء بمستويات ما قبل الحرب تقريبا وقد اشتد الطلب، مما يعني أن معظم العراقيين يواجهون خفضا حقيقا في فترات التوفر. وما زال التمرد فعالا في عرقلة إنتاج النفط الذي، وفقا لتقارير حديثة، عند أدنى عشر سنوات. إلا أن كميات كبيرة من النفط ما زالت تنتج والأسعار العالمية مرتفعة. لكن القدر الكبير من العائدات لا يصل إلى الشعب العراقي، جزئيا بسبب بقاء الأموال عالقة بأيدي الإدارة المركزية، وجزئيا لأن العقود منحت دون تنافس بشروط غير تفضيلية، لكن ربما يكمن السبب الرئيسي وراء ذلك في أن مبالغ كبيرة قد تم الاستيلاء عليها بواسطة المسئولين العراقيين الإلزاميين الساعين لضمان مستقبلهم الغامض (يقدر بعض أعضاء لجنة وحدة العراق الخسائر بـ 70% من عائدات

النفط). إن الفساد، والعنف والجريمة المنظمة منتشرة، رغم أن الشرطة بدأت بمعالجتها في بعض الأماكن.

16. يقدر عدد العراقيين الذين لجئوا إلى الأردن وسوريا بنحو مليون عراقي. يساعد الأردن في تدريب القوات لكن، مع تفجيرات عمان، سقط ضحية لأول تناثر للتمرد الثوري عبر الحدود. وقد أسهمت المملكة العربية السعودية ودول أخرى بالقليل للمساعدة في استقرار العراق. وما زالت حالة العلاقات بين التحالف وكل من إيران وسوريا متوترة. وتتأثر مصالح كلا الدولتين بشكل وثيق بفعل ما يحدث في العراق، وهما تعيان أن البعض مستمر بالنظر إلى العراق كمحطة للضغط، والهجوم عليهما كذلك. وتعمل الجماعات القوية في كل منهما حاليا على تسهيل التمرد (وإن يكن بطريقة موزعة تشتمل على دعم حقيبة من المجموعات تمتد داخل الحكومة مباشرة).

17. لذا فان الحالة معقدة وقد أصبحت أكثر تعقيدا منذ 2003. هذه الدراسة تقدم أفكارا جديدة حول استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستقرار في العراق عبر 2006 و 2007. وسنبدأ في الفصل الثاني بتقييم جميع الخيارات المتاحة أمام الوضع الأمني ومقدار امكانية تغيير مسيرة الاحتلال. ثم ننتقل بعد ذلك لرسم صورة لاستراتيجية متكاملة، والتي سوف نقسمها الى 7 عناصر:

- بناء الشرعية للعملية السياسية في العراق
- الحصول على الاسناد من دول ضامنة (غير متورطة في الحرب) ضمن المجموعة الدولية
- امساك العراق بزمام المسئوليات الأمنية ومكافحة التمرد
- انسحاب قوات التحالف
- الحصول على ضمانات أمنية عالمية

ان مجموعات المقاومة ذات الأهداف الثورية في العراق لا تهدف لتحقيق نصر عسكري، بل لكسب معركة العقول والقلوب في ميدانها الواسع.

النظـام الأمنـى: إنهـاء الاحتـلال

18. ظروف إمكانية أى استراتيجية فى العراق تعد من قبل النظام الأمنى السائد والذى يحدد الخطاب العام عن من يملك السلطة ومن يكون عنفه قانونيا. بغض النظر عن الضرورات القانونية فإن أغلب العراقيين لا يزالون يؤمنون بأن العراق محتل من قبل التحالف. إنها يؤمنون علاوة على ذلك أن الاحتلال يعتمد على أسس غير شرعية وأن بعض أهداف التحالف غير مشروعة. مما يجعل النظام الأمنى الحالى للتحالف غير مستدام بعد انتخابات ديسمبر.

19. الجدول الخلفى يوضح ثلاثة خيارات لكيفية تغيير النظام الأمنى بالعراق. الأول يعتبر نسخة أكثر حساسية لنظام التحالف، تقريبا تطوير لمسارات السياسة الحالية على نفس النسق. قوات التحالف سيتم تفريقها إلى فرق عسكرية محلية وسيتم تقليل عددهم الإجمالى مع تولى العراقيين للمزيد من المسئولية. استراتيجية العصيان المضاد ستركز على اختيار القوميين وتأسيس أنظمة شرعية محلية. قصة الإعلام ستكون عن الانسحابات والتسليم التدريجى استجابة لطلبات الحكومة العراقية الجديدة الأكثر حزما وللقادة الدينيين. المخاوف فيما يخص السيطرة الطويلة الأجل على البلاد يمكن تهدئتها. يمكن للجدول الزمنى أن يكون معلنا أو غير معلن للعامة. أى نظام "تحالف معدل" على الرغم من ذلك سيظل يستحيل عليه تقريبا أن يغلب قصة الاحتلال الأمريكى-البريطانى المتأصلة. قد يقوى العصيان ليستفيد من انسحاب القوات مما يجعل هذا النظام غير مستقر ويتطلب تغيير أخر للاستراتيجية.

20. الاختيار الثانى قد يتطلب اختراق هذا النظام، انسحاب كبير أو كامل لأمريكا لإنهاء الاحتلال بوضوح وتسليم التحالف فى انتقال تتابعى لنظام من الضمانات الدولية والمساعدة فى انضمام كل اللاعبين العراقيين والإقليميين. قد يتطلب هذا تدخل كلا من الأوروبيين والأمم المتحدة والجيران والمجتمع الدولى الأوسع فى النهاية. الإرادة السياسية والتخطيط الإجرائى لمثل هذا النظام لم توضع بعد موضع التنفيذ، ولهذا فإن هذا الخيار لا يزال غير عملى بعد. ولكن إن تم إبرازه بتفاصيل أكثر وتبين إمكانيته فقد يكون الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال ولازال بإمكان قطاع عريض من المساعدة الدولية أن يتم توجيهها إلى الاستقرار وإعادة البناء.

21. البديل الثالث هو الانسحاب السريع والكامل والتسليم للعراقيين وفى نفس الوقت التنسيق مع الجيران وتوضيح أن الأمر موكل لهم الآن لحماية مصالحهم فى الاستقرار الإقليمى. من الصعب تخيل اختيار هذا الخيار حاليا بسبب سياسة الولايات المتحدة ولكن تنوع من العوامل يجعلون منه أمر غير مستحيل وأنه قد يتم التوصل إلى نقطة انعطاف سياسية. تكوين الاستقرار ومنع الحرب الأهلية سيستقر حينها بالكامل على أكتاف قادة العراق وجيرانه.

22. هذه الخيارات يمكن اعتبارها على التتابع وليس على التوازى. نظام تحالف معدل قد يكون أفضل ما يمكن تحقيقه فى خلال الشهور المعدودة التالية. طلبت كلا من فرنسا وروسيا أن يتم مراجعة تفويض التحالف فى يونيو 2006. ما إن يتضح شكل القيادة العراقية الجديدة فى انتخابات ديسمبر، يمكن أن يبدأ الحوار ليس فقط عن انسحاب التحالف ولكن أيضا عن إمكانية إنهاء سريع للاحتلال والانتقال إلى نظام الضمانات الأمنية الدولية والمساعدة المالية

وتواجد الاستقرار للمساعدة فى بناء الأمة العراقية. يمكن سحب الحضور حينها بشكل نهائى عند وصول العراق إلى مستوى أساسى من الاستقرار والتماسك. العروض الأكثر تفصيلا فى الأقسام التالية يمكن تعقبها تحت أى من هذه النظم، وعلى الرغم من أنه فى بعض الحالات قد ضمنا خيارات، إلى أن النجاح الإجمالى من المحتمل جدا أن يعتمد على الصورة الكلية.

نظام أمنى عراقى كامل	ملخص لما بعد التحالف	النظام المستقبلى لا يزال يعتمد على التحالف	النظام الحالى للتحالف بالإضافة إلى	خيارات مستقبلية لأنظمة ا والتفويض فى ال
استقلال عراقى كامل. من المحتمل، معاهدات مع وبمساعدة الجيران. انسحاب التحالف الكامل وعدم تواجد الأمن العالمى. مساعدة ثنائية أمريكية محتملة. الأمن العراقى بالضرورة غير مركزى. إنهاء الاحتلال بلا شك.	ينتهى تفويض التحالف. الانتقال العام إلى نظام عراقى قومى جديد. استقلال عراقى كامل. ضمانات معاهدة الأمن مع تفويض الأمم المتحدة، معزز من قبل الجيران والمجتمعات العراقية. تواجد الاستقرار العالمى خاضع للقانون العراقى، مستمدا من المساهمين الأوروبيين والجنوبيين. دعم أمريكى ثنائى ضد الإرهاب والتواجد المستمر مثال: فى الخليج. عدم مركزية الأمن العراقى المستدام ولكن محاولة إعادة بناء الجيش القومى المتعدد العرقيات. يمكن التغلب على الإدراك العام بالاحتلال.	الاستقلال العراقى الكامل. التحالف مع تفويض الأمم المتحدة (ليتم مراجعته فى يونيو وديسمبر 2006). الأمن فى مناطق الشيعة والأكراد يتم تنفيذه من قبل قوات إقليمية واقعية. الكثير من تواجد التحالف يتم إعادة هيكلته على شكل فرق إعادة البناء الإقليمية: الهدف هو تخفيض القوات بحوالى النصف. استراتيجية مضادة للعصيان مدارة من قبل التحالف فى المناطق السنية. سيظل الإدراك العام بالاحتلال من الصعب التغلب عليه.	الاستقلال العراقى الكامل. التحالف مع تفويض الأمم المتحدة المؤقت فى الطليعة على الأمن وتوفير غالبية القوات (أكثر من 170000 من القوات). القدرات العراقية تتزايد بالتدريج، بشكل رئيسى فى وحدات وميليشيا الشيعة والأكراد. الإدراك العام أن العراق سيظل محتلا.	وصف النظام والتفو
عملية الحوار القومى والسياسات والمزيد من القوة الغير مركزية بالنسبة للمدن / الأقاليم / المناطق، الجيش العراقى القومى (على الرغم من كونها مقسمة نوعا ما على طول الخطوط المشتركة) مع الضغط والتحفيز من الجيران والمجتمع الدولى.	المعاهدة تتضمن تحفيز الحركة العالمية وتوفير قوة استجابة سريعة مدعمة بحضور أمريكى مساعد فى أقاليم الخليج أو المناطق الكردية أو بعيدة عن الشاطئ. نظام عالمى للقواعد. الحوار القومى وتقوية الجيش القومى العراقى.	قوات التحالف وتقوية الجيش العراقى القومى والحوار القومى (لكن ظل الحرب متضمنا الميليشيات والإرهابيين قد يتصاعد). قواعد أمريكية ثابتة قرب حقول البترول.	قوات التحالف والقواعد.	الضمانات ضد الحرب الأ وعدم الاسن
بعض المساعدة الأهلية الدولية ومن المنظمات الغير الحكومية مع تواجد العراقيين فى القيادة وتوفير الأمن.	التركيز الرئيسى: تواجد الاستقرار العالمى (قوات يبلغ تعدادها 40000 بالإضافة إلى 40000 من المحليين؟) مهيكلين فى فرق إقليمية مصممة على أسس أمن بشرية وتعمل بتعاون كامل مع العراقيين والمنظمات الغير حكومية.	التأكيد الأكبر: فرق إعادة البناء الإقليمية لجيش التحالف الأهلى تعمل مع العراقيين والمنظمات الغير حكومية.	تأكيد ضئيل: جيش التحالف والمقاولين.	عمليات الاستقرار وإعادة
الحوار والاندماج فى العملية السياسية. إمكانية مقاومة غارات العصيان القومى/الشيعى أو الحملات فى المناطق السنية وعدم الاستقرار إذا فاز أنصار الإضراب الأهلى.	المحليين العراقيين مدعم من قبل تواجد الاستقرار العالمى الذى يؤسس النظام الأمنى الشرعى فى منطقة تلو الأخرى. دعم أمريكى ثنائى عرضى للحكومة العراقية إذا تم الاحتياج إليه لحرمان الإرهاب من ملاذه الأمن. إمكانية أن تصبح القوات العالمية هدف جديد للإرهابيين و/أو المتمردين.	القادة المحليين والحكومة العراقية يعملان بمساعدة فرق إعادة البناء الإقليمية لتكوين مناطق أمنة تحت القيادة الشرعية مع قوات الأمن المحلية والاقتصاد العامل. البحث عن اختيار عناصر قومية متعاونة مختارة من العصيان فى العملية السنية السياسية ولفصل الإرهابيين عن قاعدتهم.	اختلاف قليل أو لا اختلاف على الإطلاق بين مقاومة العصيان ومقاومة الإرهاب. كلاهما يتم قيادته من قبل قوات التحالف مع تزايد المساعدة العراقية والتدخل فى الأقاليم السنية. السيطرة المحلية على الأمن فى العديد من المناطق الشيعية والكردية.	مقاومة الع
القوات العراقية وقوات الجيران الخاصة وخدمات الاستخبارات.	القوات العراقية وقوات الجيران والقوات العالمية الخاصة وخدمات الاستخبارات.	قوات التحالف والقوات العراقية الخاصة وخدمات الاستخبارات.		مقاومة الإر
الشرطة/الميليشيا العراقية، فى الغالب إقليمية أو محلية.	القوات العراقية ووحدات الجرائم الجادة مع التدريب العالمى والدعم.	الشرطة العراقية والميليشيات مع تزايد الدعم من فرق إعادة البناء الإقليمية.	الشرطة العراقية والميليشيات.	الشرطة ومقاومة الفس وتحقيق منظم بالج
المنطقة الخضراء تستخدم حصريا للحكومة العراقية أو تفكيكها أو الانقلاب عليها من قبل الثورة.	تغيير موقع السفارة الأمريكية خارج المنطقة الخضراء والتى يتم تخفيضها بالتدريج فى الحجم وفتحها للعراقيين والتواجد الدولى الموزع فى بغداد والأقاليم.	تغيير موقع السفارة الأمريكية خارج المنطقة الخضراء إلى موقع مؤمن بديل وإرسال غالبية العاملين إلى عمليات إقليمية.	الحكومة العراقية والسفارة الأمريكية تقع فى منطقة خضراء مؤمنة	النطاق الأ

سبعة عناصر للتحرير العراقي:

1. بناء الشرعية في العملية السياسية

23. يعد بناء عملية قومية شاملة وشرعية هو التحدى الرئيسى الذى تواجهه العراق. إن التغلب على العصيان ليس فقط هدفا ثانويا، بل إنه هدف مساء فهمه بشكل رئيسى. يجب أن يكون الهدف بالأحرى هو تقسيم العصيان وجذب غالبيته إلى سياسات متحدة شاملة، مما يعطى فرصه للتفاوض من أجل نهاية العصيان.[1] الفرصة الأولى لهذا العنصر من الاستراتيجية هو انتخاب ديسمبر 2005، لكن مازال النقص المستمر فى اشتراك الاتجاه السنى السائد يهدد بإضعاف نجاحه. القيادة القبلية والغير رسمية يجب أن تلعب دورها. إلا انه حتى الآن يرفض مجلس العلماء المسلمين والمؤسسات ذات الصلة به المشاركة حتى يتم وضع جدول زمنى للانسحاب. إذا شاركت الأغلبية الوطنية المتمردة في السياسة فقد يكون من الضروري أيضًا أن يرفع الحظر على الأحلاف ما بعد البعثية، جزئيا بتغيير استراتيجية القضاء على البعثية إلى عملية عدالة انتقالية تركز على أعمال إجرامية معينة. بعد إعطاء إشارات الانسحاب و المفهوم المعترف به لما بعد نظام التحالف، يمكن فتح القنوات مع قادة العصيان الأساسيين لإعطائهم حصةً في النظام الأمني الجديد.

24. يمكن للزعماء المدنيون والدينيون قرب وقت الانتخابات و منهم "أية الله السيستانى" من تحديد طلبات منسقة لبرنامج عمليات انسحاب التحالف، التي يمكن أن تهتم بها الحكومة الجديدة بعد ذلك. لو حدثت عمليات الانسحاب، فمن الأفضل أن تكون استجابة لطلبات الحكومة العراقية. بعد الانتخابات، يمكن أن يكون نقل السفارة الأمريكية خارج النطاق الأخضر إلى مكان بديل مؤمن خطوة إضافية ذات دلاله رمزية ضخمة. إنها حاليا ذات موقع مشترك ومدمج مع الحكومة العراقية، مما يضعف شرعية سياسيي النطاق الأخضر وفي نفس الوقت الذى يضمن فيه أمنهم. بوضوح، فإن التقييم الحذر للتكاليف والفوائد و العواقب لمثل هذه الخطوة سيكون ضروري. الموظفون الدوليون غير محصنين للغاية لتواجدهم خارج النطاق الأخضر. لكن عدم حصانتهم مناسبة للفهم العراقى للاحتلال. إن تحول منطقة النطاق الأخضر من رمز الاحتلال المحصن إلى مركز الأحياء القومى العراقى قد يستحق المجهود.

25. قد يهدد حظر الدستور على الحكم الذاتى الإقليمي وقوات الأمن الغير مركزية بالانزلاق من الفيدرالية إلى التصدع. سيكون من الضرورى وجود دور قومي قوي فيما يتعلق بالأمن و الإيرادات النفطية لتماسك العراق. إلا أنه حتى الآن ليس لدى الولاية المركزية دور واحد فى احتكار للقوة منذ عهد صدام حسين. قد يكون من الممكن الاستفادة من الوضع الحالى، وأن تعمل القوة غير المركزية أكثر في خدمة المصلحة القومية للعراق. يبدو أنه من المحتمل أن تفتقد القيادة السنية المحلية المنتخبة في ديسمبر إلى الشرعية الشعبية الكاملة، وحتى الآن هناك رغبة قليلة فى وجود منطقة سنيه رديفة. لكن إذا أتيحت لهم السلطة، يمكن أن يظهر المزيد من القيادات المحلية الأصيلة وتسيطر في مراكز سكان الحضر والمناطق القبلية

[1] بسبب الانقسامات الحالية، فلكى يحقق العراق أدنى مستوى من الاستقرار والوحدة الوطنية، سيحتاج لقاعدة أكثر اتحادا. الاتحاد هو الممارسة السياسية لتوفيق الأقسام الرئيسية المشتركة بتأسيس المشاورات بين زعماء كل جماعة اجتماعية. تتضمن الأمثلة لبنان (حيث كان أساس الاستراتيجية المناهضة للاستعمار) وسويسرا وبلجيكا و الهند وأيرلندا الشمالية. التحدي في العراق هو استخدام الاتحاد بدون تقوية الانقسامات التي ظهرت نوعا ما بشكل مصطنع بين السنة والشيعة والأكراد، فى حين الحفاظ على إمكانية السياسات القومية المضادة للمجتمع

الريفية بالأنبار ونينوى وصلاح الدين والموصل. لذلك فانه من الصعب أن تتحرك الإدارات المحلية بعد تأسيسها لحالة CPA لتحقيق الاعتراف الكامل بالحكومة وتفعيل الصف الشرعى للحكومة، وأن يتم إتاحة اعتمادات مالية كبيرة لهم.

26. يمكن أن تقدم مثل هذه العملية للمجتمع السني الفرصة لتولى المسئولية عن قوات أمنهم الخاصة والحكومة، ربما بمساعدة العالم العربي لهم خاصة، بدلاً من أن تحميهم الميليشيات الشيعية. يعد وجود قوات حماية الصحراء القبلية في إقليم الأنبار وظهور المزيد من قوائم المرشحين (على سبيل المثال في الرمادى) إشارتان أن مثل هذه الطريقة قد تكون ممكنة. لكن التحدي الحقيقي هو جذب العناصر الوطنية الرئيسية للعصيان، بدلاً من متابعة برنامج اختيار "الأحلاف القروية" نوعا ما. لتظهر هذه الملكية المحلية، على قوات التحالف والحكومة الوطنية للعراق الانسحاب من بعض المناطق المعنية، بكل المخاطر التى قد تنتج عن هذا.

27. ليكون مؤثرا، تحتاج استراتيجية شرعية للاستماع للناس فى الواقع من المجتمعات المختلفة، لمعرفة ماذا يشعل النزاع وما هو ضرورى لوقف العنف، ثم لإحضار هذه الطاقات إلي العملية السياسية. فى الوقت الذى قد يكون فيه أحد طرق التعامل هو الطريق الثانى وهو الحوار مع الزعماء الأساسيين، الاستراتيجية العامة أكثر قد تكون فى تشجيع *الانتخابات المصممة للإجماع ذات المراجعة المستقلة* أو *الاستفتاء فى المواضيع الرئيسية* فيما يخص الموصل والرمادى والمناطق الأخرى التى تتضمن ما يجعل الأمن المحلى والنظام السياسى شرعى. الأسئلة سيتم تصميمها من قبل مجموعة توفيقية متضمنة النطاق الكامل لذوى المصلحة المحليين، من العصيان ومنظمات المجتمع الأهلية إلى مدعمى الحكومة ثم إخضاعها للعامة مع فهم أنها ستؤدى إلى الحركة. مثل هذه الإجراءات نادرا ما تخضع أكثر المجموعات تطرفا وقد تساعد فى إدماج أكثر المجتمعات تصدعا.

28. يجب ألا يحجب الإضراب المتزايد المتجدد فى المناطق السنية تصويتهم الساحق ضد الدستور، والذى نجح بعدد محدود من الآلاف التى تفصله عن الأقلية العائقة. هذا التعبير عن إرادتهم الجماعية يجب أن يعترف به وقيادته إلى التغيير. لو أهمل فإن النتائج ستكون أكثر تدهوراً من حوار وطنى إلى نزاع طائفى، والاستراتيجية الأوسع للشرعية السياسية ستفشل. يجب أن تنعكس القيادة العراقية الوطنية على كيفية تغيير *النصوص الدستورية* التى تمثل معا تهديد قائم لمصالح السنيين وشرفهم. على سبيل المثال، *فى المستقبل كما هو حاليا فإن الاحتياطيات النفطية يجب أن تكون مشتركة بإنصاف*، ووضعهم تحت تصرف الحكومات الإقليمية سوف يشعل الانشقاق. فكرة وجود منطقة شيعية واحدة متميزة من تسع مناطق يمكن أن تستبعد بتغطية حجم المناطق، أو على الشيعة أن يجدوا طريقة أخرى لضمان مصالح السنيين. يحتاج العراقيين إلى المساعدة على العمل من خلال هذه القضايا. يجب أن يكون القرار ملكهم فى النهاية، لكن هذه منطقة واحدة من المناطق التى قد تكون ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية الضغط فيها على القادة الشيعيين والأكراد فى الخفاء أمرا هاماً.

2. الدعم من الوسطاء الصادقين فى المجتمع الدولى.

29. فى الوقت الحالى يقف التحالف فى طريق الحوار الصادق بين الفئات العراقية بدلاً من دعمه. كطرف يمثل التعقيد فى النزاع الحالى، يدخل بين الفئات الأخرى كعدو وصديق

وقاضي ومحلف وجلاد وضحية في الوقت نفسه. إلى حد أن السفير الأمريكي في العراق يمكن أن يلعب دوراً في الوساطة البناءة، وهو دور يزول سريعاً. وعلى كل حال فإن الحوار الداخلي يتزايد حيويته في الوقت ذاته.

30. يحتاج الزعماء العراقيين إلى مزيد من المساهمين والوسطاء المحايدين. يوجد مجموعة متنوعة من المرشحين. تعمل جامعة الدول العربي نحو عملية حوار وطني ومؤتمر إصلاحي. الدول العربية الفردية –مصر و السعودية بشكل خاص- يمكن أن تجعل هذه العملية حقيقة واقعة بتعزيز وجودهم والعمل *يوما بيوم* مع الفئات والمسئولين العراقيين متضمنين للعصيان وإبراز دروس اتفاقية الطائف في لبنان في مؤتمر الحوار التالي المحدد في فبراير 2006. تبقى الأمم المتحدة حذرة من التدخل الأعمق في العراق، لكن انتداب UNAMI المجدد يشدد على دورها في مساعدة الحوار العراقي القومي واقتراحات بتزايد مشاركتها في *الوساطة وإنهاء الخلافات حتى مستوى القرى* الذي يجب متابعته بالتوازي مع برنامج طويل الأمد من أجل الدعم العالمي للبناء المؤسسي و العدالة الانتقالية. كما أن لكل من المجتمع المدني والمنظمات الدينية دوراً أيضا تلعبه في هذه العملية. كما أنه لابد من أخذ المشاورات التي تمت في مكة المكرمة في الاعتبار.

31. حتى بعض المنظمات الدولية المذكورة سابقاً فاسدة إلى حد ما- الحلف بلا مبالاته و دعمه المدرك لصدام، الأمم المتحدة بنظام العقوبات. المنظمات ذات التاريخ الأقصر في هذا المجال مثل منظمة المؤتمر الإسلامي يمكنها أن تساعد. الأمم المتحدة يمكنها اعتبار إذا ما كانت مندوب خاص من الطراز الثقيل أو ترويكا مع ائتلافات ثقافية وصلات بالمجتمعات المختلفة، مدعمة بشكل مشترك من قبل الحلف و OIC والتي يمكن أن تجهز بشكل أفضل لتأخذ مركز الصدارة في الوساطة.

3. الاستلام العراقي للمسئوليات الأمنية ومقاومة العصيان قد يؤدي إلى

32. كما هو مقترح أعلاه، بدأ تطوير القوات العراقية في إحراز التقدم. حوالى أربع وعشرين إلى ثلاثين كتيبة أصبحوا الآن قادرين على العمل باستقلال كبير إن لم يكن تام. استلمت القوات العراقية المسئولية الأمنية الرئيسية عن النجف وكربلاء وبغداد ومراكز سكنية أخرى، أي أغلب المناطق الشيعية والكردية. وكما هو موضح أعلاه، فإن الصعوبات تكمن في كون هذه القوات لا تتضمن سنيين بالقدر الكافي الذي يجلب النظام لمناطق الأغلبية السنية، وأن الميليشيات الشيعية و الكردية تلعب دوراً أساسيا في النظام الأمني العام.

33. المشكلة ليست في قلة الرجال الذين يحملون الأسلحة ويعرفون كيفية استخدامها، لكنها تكمن في تجزئة هذه القدرات بين مجموعة من الممثلين المحليين والحزبيين. وقد تم التأخر جداً في الاعتماد على جيش مركزي قوي وحده. المشكلة الأخرى كانت في الخطر الأخلاقي الذي يكمن في القيادة الأمريكية والتورط في الخط الأمامي في عمليات مقاومة العصيان. ببساطة، فإن هذا يكون دوافع منحرفة للقادة الشيعة للإبقاء على الوجود الأمريكي، وتزويده باستخبارات جزئية والسعي نحو استغلال قدراته في حرب أهلية غير معلنة.

34. مقاومة العصيان هي عبارة عن الفوز بمنطقة العقل. القدرات الأمنية ضرورية ولكنها تأتي بعد العثور على فكرة ناجحة. في الوقت الحالي، الفكرة التي تفوز بمنطقة العقل والتي توحد

"الزرقاوى" مع السنيين الوطنيين والمواطنين العراقيين هى " إنهاء الاحتلال". يوجد وميض من الأمل فى حقيقة أن هذه الفكرة يمكن أن تكون هدف الولايات المتحدة هى الأخرى. الفكرة التى يحملها الوطنيين العراقيين حاليا، والتى تكمن فيها مصلحة قوات التحالف هى الخوض فى حوار و التشجيع، هى تحرير العراق - تحريرها من قلة الاحترام وهمجية وعبودية حكم صدام، ومن الاحتلال. هذا المبدأ يمكن أن يوحد العراقيين و يهمش الثوريين. سيسهل هذا كثيراً تمييز وإزالة الزعماء المتطرفين. لكن الأمر يتطلب التزام قوات التحالف بإنهاء الاحتلال بسرعة شديدة.

35. بمعرفة المشاكل مع ما تشتمل عليه، فإن الحكومة العراقية قد لا تستطيع إدارة مقاومة عصيان ذات تخطيط مركزى ناجح فى المناطق السنية. بدلاً من ذلك، لابد من وجود إطار وطنى يمكن أن يطبق بشكل غير مركزى فى المسار الثانى للحوار، مما يساعد على تفعيل الوطنيين العراقيين فى القيادات السنية والشيعية والكردية. ستتغير الاستراتيجية بعد ذلك من "الوضوح والتماسك والبناء" إلى "التضمين والمحفز والبناء والعزل" وإعطاء الأولوية للحوار والتضمين وإعادة التكامل والحوافز الاقتصادية وفى النهاية مكافحة الإرهاب. تعد الشؤون السياسية والمدنية والشرطة والاستخبارات البشرية هى العوامل الرئيسية لمقاومة عصيان عملية.

36. لابد وأن تتغير العدوانية الموجودة فى بغداد وواشنطن ضد تأسيس قوات شرطة ذات أغلبية سنية لمناطق الأغلبية السنية. لابد من تأسيس أنظمة أمن شرعية محلية، حيث يستطيع أن يراهن عليها *قادة العصيان القوميين*. قد يتضمن هذا وضع مجموعة بسيطة للحد الأدنى من الشروط المتفق عليها، للأمن والنظام والشرعية، ويتضمن ذلك حظر الإرهابيين و الذى يمكن فرضه بواسطة مجموعات مختلفة من الحوافز ووسائل الحماية. يمكن أن يكون الوساطة والدعم الدوليين ضرورياً فى هذه العملية. كما يمكن توفير التمويل غير المركزى للقيادات الشرعية المحلية المدعمة ديمقراطياً، بغض النظر تقريبا عن أصولهم. لابد من تكوين بيئة مواتية فى العامين القادمين لبرنامج نزع السلاح والتسليح وخاصة إعادة الإندماج ليكون البرنامج فعال فى النهاية فيما يخص الميليشيات. يجب أن توفر الدول الأوروبية وغيرها من الدول الدعم الفعال والتدريب لمساعدة التخصص وإعادة الهيكلة فى قوات الشرطة.

37. عامة يجب أن تتوقف العمليات العراقية الأمريكية الرئيسية المشتركة، حتى إذا استمر وجود مستشاراً صغيراً ملحقاً بالوحدات العراقية ووجود الدعم اللوجستى. كما يحتاج الجيش العراقى الوطنى إلى أن يدعم بشكل أفضل بالاستخبارات والمعدات مثل الهليكوبتر ومعدات الاتصالات، خاصة للمعارك المتعددة العرقيات. يمكن أن تستمر الحكومة العراقية والقيادات المحلية فى الحاجة إلى *التدريب واللوجستيات والاستخبارات والدعم المقاوم للإرهاب* والذى لابد وأن يتحرك إلى *قاعدة ثنائية بدلاً من قاعدة التحالف*.

4. عمليات انسحاب قوات التحالف:

38. يوجد احتمال قوى بأن الإزالة الفورية لكل قوات التحالف من العراق من الممكن أن تطلق العنان لحالة من الفوضى أكثر إحباطاً. قد يكون من الضرورى وجود نوع من الضمانات طويلة المدى لمنع الحرب الأهلية. وعلى أى حال فحتى انحصار قوات التحالف فى الوقت

الحالى فى القواعد والسفر بوساطة البر أو طائرات الهليكوبتر يعمل بشكل مؤثر مؤثر كعصا مضيئة. سيكون من المستحيل توفير الأمن الدائم بدون الشرعية، لكن الشرعية بين الدوائر الانتخابية القومية ستعتمد على التأكيد على عمليات الانسحاب (وعلى التوقع المنطقى لنهاية وجود قوات التحالف نهائياً).

39. هذا السياق لابد وأن يفهم قبل أن نعتبر استراتيجية تمية فرق إعادة الإعمار الإقليمية المدنية-العسكرية فى الوقت الحاضر مع التحالف فى مقاومة العصيان، وهو ما تفهمناه جزئيا من التجربة فى أفغانستان. قد تكون مثل هذه الفرق قادرة على المساهمة بشكل بناء فى استراتيجية استقرار دولية، لكن إذا تضمنت الجنود الأمريكيين تحت انتداب التحالف فسيكونون أكثر عرضة للهجوم من الإرهابيين أو العصاة أكثر من الوضع الحالى.

40. يجب أن نفكر فى تصميم والالتزام بإطار من أجل عمليات إنسحاب قوات الاحتلال بشكل واضح لإضعاف حجة وقصة الاحتلال. مثل هذا الإطار سيستوحى من أهداف أو معالم محددة، كما أنه مصمم للاستجابة للشروط والتطبيقات بشكل غير مركزى مستدام. قد يقود إلى الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال، أو يتطلب أن توافق و تصدق كل الفرق العراقية على من يبقى. وفى هذه الأثناء، لابد من نشر عقد واضح من قبل العراق والأمم المتحدة و التحالف يحدد دور الأخير ويوضح النوايا الأمريكية والبريطانية، ويقنن الإشراف العراقى. يجب أن تنظم عمليات الانسحاب استجابة لطلبات القادة العراقيين الشرعيين وتنسيقها من خلال قنوات المحادثات الخلفية. يجب أن تترك قوات التحالف هدفها فى النصر العسكرى على المتمردين وتستبدله بالهدف السياسى لعملية شرعية شاملة من السياسة الوطنية العراقية. إن محك إعادة الاحتكار الطبيعى للقوة إلى السلطات العراقية لا يجب أن تكون مشروطة على توقف الإرهاب (فلن يتوقف فى المستقبل المنظور) لكن إذا كانت الاحتمالات قوية فى مصلحة أن يستعيد البلد تماسكه فى الوقت الذى يستطيع فيه أن ينزع الشرعية و بثبات عن الثوريين المتطرفين ويغلق مجال المناورة. قد يقدم هذا إلى التحالف كنجاح.

41. صمم بشكل ملائم كجزء من الاستراتيجية السياسية الأوسع، يمكن أن تساهم عمليات انسحاب القوات فى الاستقرار بشكل مماثل أو يفوق وجود القوة. وضع جدول للانسحاب يميل إلى إعطاء رهائن للثروة وللعدو، والذى يستطيع بعد ذلك العمل على عرقلة الموقف والظهور كأنه "طردهم إلى الخارج". وفقاً لذلك يجب تضمين التفكير فى الشروط المتغايرة فى الإطار كما أن أى أهداف أو معالم قد لا تعلن للعامة. لكن البقاء يعنى أيضا منح الرهائن. إذا نفذت الاستراتيجية السياسية بشكل ملائم، سيتمكن الوطنيون السنيون من البدء فى العمل على استقرار مناطقهم بأنفسهم.

42. يمكن أن يتضمن مثل هذا الإطار مجموعة مختلفة من الانسحاب. قد يقترح احدهم الذهاب إلى أبعد من ذلك *بإزالة الوجود المرئى* أو *انسحاب القوات إلى القاعدة*. لكن فى بعض الأحيان تكون الحركة ضد الاحتلال الغير مرئى أسهل، لأنه لن يجلب أى منفعة واضحة ويجذب نظريات المؤامرة. كما أن الانسحاب للقاعدة هو وضع غير مستقر، كما رأينا فى العراق مؤخراً وقبل ذلك كما حدث فى الاحتلال السوفيتى لأفغانستان. إنه يؤدى إلى الضغط للقيام بغارات عقابية والتى تدار على قاعدة استخبارات أضعف بسبب الانسحاب. كما تميل أيضا إلى زيادة الضغط على الحكومة المضيفة.

43. يمكن أن نتخذ خطوات أكثر فاعلية بتخفيض أعداد القوات العامة بشكل كبير، بتغيير دور أو حالة أى قوات باقية، وبإعادة تنظيم القوات الأمريكية إلى المنطقة الكردية أو دول الخليج إذا وافقت على ذلك، أو حتى على متن السفن، حيث يستطيعون أن يقوموا بدور أكثر من مجرد ضامن (كان هناك إجراء مشابه و كان مفيداً فى دول البلقان). فى بعض الحالات يمكن أن يربط الانسحاب إلى نصر رمزى صغير.

44. القوات البريطانية فى الجنوب ما زالت تدرب القوات، وتساعد فى إعادة الإعمار وتوفر الضمانات الأمنية. ومع هذا كل هذه الأشياء يمكن أن القيام بها بشكل مختلف كجزء من استراتيجية مدمجة. يمكن أن يمنع البريطانيون أى وجود فى المراكز السكنية وعلى الطرق و يوقفون الاشتباكات الخفية مع إيران. (سيواجه عمق دولة إيران تحدى أعظم فى جمع التأثير فى جنوب العراق إذا ابتعدنا عن الطريق و تركوا الشجار إلى الشيعة العرب). وبحلول منتصف 2006، يمكن أن يكون البريطانيون قد سحبوا غالبية قواتهم من الجنوب تاركين خلفهم مدربين فحسب أو قوة رمزية مدربة كجزء من نظام جديد من الاحتياطات الأمنية.

45. لابد وأن يكون البرنامج العام لانسحاب قوات التحالف جوهرى ويحافظ على الزخم إذا كان سيوفر أسس يعتمد عليها لقصة جديدة فى العراق. يجب وضع معالم واضحة. على سبيل المثال أن يكون هناك هدف خاص بسحب نصف أو ما يزيد عن ذلك من القوات الأمريكية من الأراضى بمنتصف 2006. يجب أن توضع هذه المعالم فى الاعتبار لتوجيه مطالب فعالة ويعاد النظر فيها على أسس خلفية جديدة. القوات الأمريكية المتبقية فى الأراضى تبقى كضامن فى هذه المرحلة ويمكن إعادة ترتيب صفوفها كاحتياطى مستعد قريب. القوات الأمريكية الأخرى الوحيدة المتبقية فى المناطق السنية فى هذا الوقت يمكن أن يكونوا المدربين و قوات خاصة تدعم العراقيين ضد القاعدة. بحلول نهاية 2007 على الأقل، يمكن أن يكون الانتقال إلى إطار ما بعد التحالف قد يكون تم بشكل كبير.

46. لتهدئة المخاوف العراقية، يجب أن توضح كل من الحكومة العراقية والأمريكية بأن القواعد الأربعة تحت الإنشاء بالقرب من حقول النفط الرئيسية ليست النية فيها أن تكون مجهزة بالوجود العسكرى الأمريكى الدائم. فإما إن يتم تسليمها للحكومة العراقية الوطنية أو استخدامها كجزء من نظام عالمى من الضمانات الأمنية. وهذا سيتطلب إعادة هيكلة خطط لاحتمال التواجد الأمريكى فى الشرق الأوسط. هذا الوجود قد يتطلب موافقة على قاعدة متعددة الأطراف فى المستقبل من خلال منتديات الحوار الإقليمية، كما هو الحال مع منظمة حلف شمال الأطلسى فى أوروبا أثناء الحرب الباردة.

5. التنمية الاقتصادية والتنوع:

47. توجد علاقة تكافلية بين الفشل فى توفير الأمن والفشل فى تحسين الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، كل منها يغزى الأخر. أى استراتيجية فعالة لإعادة الإعمار الاقتصادى فى العراق ستتطلب على الأقل ستة عوامل:

أ- إزالة الفساد عن إيرادات النفط

ب- إعادة فتح اتفاقيات CPA الرئيسية للعرض

ت- مزيد من التدخل من البلدان المجاورة- وخاصة فى صناعة النفط

ث- الإعفاء الكامل والنهائى من الديون وأعباء الإصلاح

ج- الجهد المستدام من أجل تحسين الخدمات الأساسية، و

ح- برنامج استثمار ضخم متعدد الجنسيات، يضم البنك الدولى والبلدان المجاورة ويتضمن برامج متنوعة جوهرية.

48. تعد التحسينات الأمنية شرطاً واضحاً من أجل إمكانية إحياء اقتصادى هام، وهما الذان يعرقلانه فى الوقت الحالى مستوى الخطر و الشك. إن الحالة من المفترض أنها تؤدى إلى استحالة قيام الشركات بعمليات عادية، مما يبرر الالتزامات الأمنية الضخمة. وعلى أية حال وبما أن التزامات المقاولين انتقلت إلى الحكومة العراقية فإن الأخيرة تدقق فى هذه الالتزامات. بحد أدنى، فى بعض مناطق العراق حيث يوجد مستوى عالى من الاستقرار (بما فى ذلك بعض المناطق الكردية و الشيعية)، لابد من تشجيع العمليات العادية للشركات كما يمكن أن تعيد الحكومة العراقية عرض عقود CPA و IGC على أساس تنافسى، ممارسة الضغط على البنود غير الفعالة أو تسميتها وأدانتها فى حالات أخرى. إن سياسة توجيه العقود إلى الأصدقاء (البعض يدفع المبالغ بالكامل على الرغم من عدم تسليم الخدمات) كن أمر سئ للغاية اقتصاديا وسياسياً ويجب تغييره.

49. لابد وأن تقوم الحكومة العراقية وكل من يدعمها بشكل عاجل بالقضاء على الفساد الخاص بإيرادات النفط. إن إنتاج النفط ونظام خطوط الأنابيب مازال عرضة للخطر أمام تحديات الأمن كما أن الاستثمارات لم تتم، ولكن إذا بدأ وصول حصة عادلة من الأموال بالتدفق إلى السلطات المحلية السنية والأنظمة الأمنية، فقد ينخفض مستوى التهديد. كما يمكن أن تقدم الدول العربية مساعدة خاصة إلى المحافظات ذات الأغلبية السنية التى أصبحت أكثر استقراراً. الاتفاقيات الداخلية على "تقسيم الغنائم" أثبت مؤخراً فعاليته فى السودان وأماكن أخرى. يمكن تحويل معونات أسعار النفط (فى الوقت الحالى ما يقرب من ثلث الميزانية الوطنية) إلى تحويلات مباشرة أو إيصالات بترول، والتغيير المقدم هو مشاركة الثروة النفطية العراقية فى الشعب العراقى.

50. كجزء من برنامج عربى أشمل خاص بالتدخل، فإن المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى من دول الخليج يمكن أن تعرض استثمار الأموال والخبرة فى صالح إحياء صناعة النفط العراقية. ومع ذلك فإن العراق سيتم نصحه بتجنب التوقيع على اتفاقيات مشاركة الإنتاج الخاصة بالنفط والتى ليست فى صالحه فى الوقت الحالى. مثل هذه الاتفاقيات لابد وأن تخضع لتدقيق العامة مثلها مثل بعض الخيارات الأخرى على أساس اقتصادى، ويتم أخذها فى الاعتبار فقط فى الوقت الذى لا يكون لدى العراق التزامات أمنية ضخمة داخلها على المدى البعيد. قد يستحق الأمر بناء خط أنابيب جديد ومشاريع طاقة من أجل تطوير شراكة تنمية اقتصادية كبرى مع إيران فى النفط والقطاعات الأخرى، مما يعطى هذا البلد حصة

واضحة فى استقرار العراق بدون تعريض المصالح الاقتصادية للخطر. كما أنه لابد وأن يقوم مجلس التعاون الخليجى وغيره بتأسيس منطقة تجارة حرة مع العراق.

51. يمكن إبراز استثمارات إقليمية كبيرة وبرامج المساعدة بهدوء، والتى تهدف أكثر إلى التنويع على أساس اقتصادى بمساعدة البنك الدولى والمجتمع الدولى الأكبر. وأخيراً، لابد من توضيح أن حكومة الوحدة الوطنية العراقية ستكون حرة من الديون وأعباء الإصلاح - مازال العراق يدفع 1.3 بليون دولار أمريكى سنوياً فى الإصلاحات. وفى الوقت الذى يتم فيه الإعفاء من نادى باريس بسرعة فإن دول الخليج العربى يجب أن تلتزم بالعفو عن ديون/منح 1980.

52. فى الوقت الذى توفر فيه قوات التحالف الكثير من الأموال بتخفيضها القوات فإنه لابد من تخصيص جزء كبير كمساعدة " ميزانية دعم مباشرة" للحكومة العراقة المحلية والوطنية، وتوفير أموال تعويض وإصلاح، ولابد وأن يتضمن كل ذلك آراء العراقيين بشكل مركزى فى قرارات التمويل. لقد استلم صندوق النقد الدولى لإعادة الإعمار فى العراق مبلغ 1.25 بليون دولار أمريكى من أصل 8 بليون دولار أمريكى تم التعهد بها فى مدريد فى أكتوبر 2003. ويجب أن يوضح المتبرعون الباقون مدى رغبتهم فى الإيفاء بتعهدهم، لكن يمكنها أن تشرطها بانتهاء نظام التحالف فى العراق.

53. تستطيع الحكومة العراقية الجديدة و مؤيدوها الدوليون جعل " توفير فرص العمل" هدف أساسى لمعالجة الفقر والجريمة والعصيان من جذوره لفترة استقرار مؤقتة. بدلاً من إعطاء عمل ذو عائد ضئيل، يمكن أن يوجه العمال إلى استهداف برنامج ضخم لإعادة بناء وتنمية العراق، متضمنا الأعمال الصغيرة بالإضافة إلى المنظمات الغير نفعية بالإضافة إلى من يستلمون مرتبات من الحكومة. إذا استقر الوضع على مدى العامين المقبلين، فسيمكن الاهتمام بالإصلاحات المؤسسية لتشجيع القطاع الخاص.

حالصإلا ءاب غأو نوي دلا نم قرح نوكت س قيق ارعلا قي نطولا قدحولا قموكح نأ حي ضرو ت نم دبال

6- إعادة بناء الأمن الإنسانى:

صرح الكولونيل دوجلاس اي ماكجريجور (.ret)، سانت لويس-رسالة فى 19 من ديسمبر 2004 "لم يفكر أغلب العسكريين والسياسيين الأمريكيين فى نتائج إرغام الجنود الأمريكيين على تطبيق الإجراءات التعسفية داخل المجتمع الإسلامى دون معرفة باللغة العربية أو الثقافة العربية. القينا القبض على أفراد أمام عائلاتهم وسحبناهم فى أصفاد ورؤوسهم داخل أكياس، ثم قطعنا أى معلومات عن عائلات هؤلاء الذين سجنوا. وفى النهاية، قام جنودنا بقتل وتشويه وسجن آلاف من العرب، 90 % منهم لم يكونوا من الأعداء. لكنهم أصبحوا الآن من الأعداء"

54. لعب الإذلال دوراً مفجرا فى إشعال المقاومة العراقية. و على أى قوات دولية متبقية فى البلاد أن تتدرب بشكل منظم على إظهار كل الاحترام للثقافة والسيادة العراقية. وهذا يعنى أن التدريب الفورى لكل القوات فى العراق، ليس فقط معنى بالوعى بالعادات والحساسيات الدينية وبتعلم قواعد اللغة على الأقل وإنما أيضاً فهم أهمية الاحترام الشديدة. ففى لحظات

أساسية يمكن لهذا أن ينقذ أرواحا بطريقة لا تستطيع الأسلحة القيام بها. ومثال على ذلك الضابط الأمريكى الذى أمر رجاله بالتراجع فى مواجهة متفجرة مع المدنيين الثائرين فى النجف. قد لا يعد بهذا التكنيك بعد الآن فى مواجهة حركات التمرد المنظمة، لكن مبدأ الاحترام الذى بنى عليه يمكن أن يعمل به.

55. ومن الملح أن يكون هناك حركة إعادة إعمار تتضمن تحت القيادة العراقية ممثلين حكوميين ومدنيين مع دعم حكومى وغير حكومى من المجتمع الدولى. الاستثمار فى البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية والتعليم كان يجب أن يتم منذ زمن بعيد. تحتاج منظمات المجتمع المدنى والمنظمات المتخصصة فى العراق إلى الدعم لتمكين الأفراد من التحول من مرحلة الشعور بكونهم ضحايا إلى المشاركة فى المسئولية فى مجتمعهم. مثل هذه المنظمات ستقوم طبقا لتوصيفها بالعمل مع الأساسيات بدور أساسى و يمكن دعمها الآن من أجل تقديم دورات تدريبية فى عدم عنف والمواطنة والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدنى. كما انه لابد من دعم الإعلام العراقى أيضا وتدريبه على كتابة تقارير النزاع الحساس، ومحاسبته من قبل لجنة رقابة عراقية مستقلة على وسائل الإعلام.

56. كإجراء فورى قد يقلل من مرارة الأمر ويقلل من الإرهاب هو أن يقوم التحالف والحكومة العراقية بدفع تعويضات الآن عن المتوفين والمصابين للمدنيين وللملكيات التى تم تدميرها. فى أماكن مثل الفالوجة، فإنها تحتاج إلى تمويل أكبر على الفور من أجل وضع برنامج إعادة إعمار ضخم. يذكر سكان منطقة الفالوجة أن أغلب المواطنين لديهم لم يتم تعويضهم بعد عن تدمير منازلهم ويعيشون فى خيم. برنامج إعادة الإعمار سيوفر فرص عمل ويساعد فى استعادة الاحترام و الكرامة.

57. يمكن عمل مراكز الاستماع والتوثيق فى العراق بمساعدة الأمم المتحدة. يمكن استخدام المراكز الموجودة حالياً فى كركوك كنموذج: فهو يمزج بين التأثير الشافى للاستماع إلى جانب عملية توثيق الشكاوى النشطة (3500 حتى تاريخه) ويشترك مع السلطات المحلية والإقليمية للوصول إلى تعويضات فى بعض الحالات. كما يمكن أن تتضمن الأنشطة ما يلى:

- توثيق الإساءة المفرطة وانتهاكات حقوق الإنسان مثل القتل الأعمى والتعذيب والاغتصاب واختفاء الأقارب والاعتقالات غير القانونية، من أجل التنظيم والتعويض وفى النهاية تأسيس شكل من أشكال العدالة.
- تقييم الضرر والإصابة التى تسببت فيها قوات التحالف ورد الحقوق وأخذ الإجراءات القانونية والتأديبية علناً.
- الاستماع باهتمام إلى احتياجات وشكاوى الأفراد المحليين، مما يؤدى إلى دعم ما يحتاجونه وما يشعرون أنهم قادرون على فعله. عندما تحملت أعداد كبيرة من الناس رعباً، يصبح من الهام جداً خلق مجال حيث يمكن للناس تأسيس علاقات إنسانية ويتخطون مرحلة المظاهرات. وهذا لابد وأن يتضمن الاستماع جيداً لمطالب قادة المجتمع واكتشاف الشروط التى يمكن فيها وقف العنف.

58. من أجل بناء حوار فى العراق، كما هو مذكور أعلاه، ستحتاج أعداد كبيرة من الوسطاء العراقيين إلى الدعم على المستوى الوطنى والفردى. يمكن أن يوفر الممثلون غير

الحكوميون التدريب أو الدعم إلى الأطراف ذات علاقة بالمشكلة فى حل النزاعات متضمنة شيوخ القرية والمواطنين والسياسيين والقادة الدينيين والمتخصصين والعسكريين وغيرهم.

59. يجب ألا يستهان بالتأثير غير المستقر على السكان من جراء الاعتقال الإدارى لآلاف أو عشرات الآلاف من العراقيين . للسجناء الحق فى عملية قضائية عادلة أو أن يطلق سراحهم. على غرار ذلك، عندما يتم تشريد عشرات آلاف من العراقيين جراء المواجهات الأمريكية العراقية وتبقى مشردة لأسابيع أو أشهر أو سنوات، فإن هذه الظروف تجعل من المستحيل تحقيق الاستقرار وتوفر عائدات مثمرة للشبكات الإرهابية. لابد وأن تكون الأولوية لتعويض وتوفير سكن لهؤلاء الذين فقدوا منازلهم بسبب العمليات العراقية أو عمليات التحالف، وفى تغيير قوانين الارتباط للتقليل من مثل هذه الأحداث.

60. الصدمات النفسية التى واجهها ضحايا الأعمال الوحشية تحتاج إلى الانتباه وإذا كان من الممكن العلاج. أحد الطرق التى يمكن من خلالها توفير هذا ببساطة و فاعلية وهو من خلال الاستماع الجيد فى مراكز الاستشارات النفسية. حيث يوجد شاهد مستقل أو عدة شهود يعطون للمريض النفسى كل انتباههم للفترة الضرورية، مما يمكنهم من تفريغ مخاوفهم وحزنهم وغضبهم. كما تستطيع المنظمات مثل الصليب الأحمر والأطباء بلا حدود والمؤسسة الطبية لضحايا التعذيب المساعدة. فى منتصف الحرب فى كرواتيا، أنشأت مجموعة صغيرة من المواطنين مركزاً للسلام وعدم العنف وحقوق الإنسان فى Osijek . وقد نمت حاليا لتصبح واحدة من أكبر منظمات بناء السلام التى يقودها المواطنون فى دول البلقان، تتضمن أكثر من 300 عضو عامل فى "فرق للسلام" يذهبون إلى المدن و القرى. تم تجهيز "مركز اتصال المواطنون" فى كركوك بشكل عملى بفريق عمل من العراقيين الذين تدربوا على هذه الوظيفة وتتم حمايته من قبل رجال الأمن الذى يتم اختيارهم محلياً.

61. فى أعمال التطوير على مستوى العالم أصبح من المقبول حاليا بأن يكون للسيدات دورهن الفعال فى عملية التغيير. فى العراق حيث تشكل النساء 62% من عدد السكان البالغين تمثل مصدراً هائلاً غير مستغل فى عملية بناء السلام، هذا الدور سيتطلب التشجيع والدعم والتدريب من قبل الحكومة العراقية الجديدة. على سبيل المثال، ثلثي المدرسين العراقيين من النساء، لكن حتى الآن لم يحصلوا على التمويل الموعود من أجل دعم مبادرات إعادة الإعمار ما بعد الحرب وبناء القدرات. و هناك حاجة إلى عملية تعليم قومية تعرف النساء بحقوقهن ومسؤولياتهن، من أجل رفع الوعى بين الرجال بقيمة مشاركة النساء فى كل مناحى الحياة – متضمنة السياسة - و توسيع برامج التدريب التى تعد النساء لتولى المناصب الرئيسية. لابد من تدريب أعداد كبيرة من النساء من أجل خدمات الشرطة و التحقيقات - من أجل الدوام الدائم ومحاربة العنف المتزايد ضد النساء فى الأماكن العامة وفى المنازل.

62. وأخيراً، هناك نظرة مختلفة لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار إلى العدالة الانتقالية، متضمنة إعادة اختبار سياسة إزالة التبعيث. لم نصل بعد إلى حالة ما بعد الحرب والتركيز يجب أن يكون على تثبيت الوضع. ولكن من الضرورى أن تطبق الصفقات التعويضية الآن. علاوة على ذلك فإن الشك والأكاذيب والخيانات التى أزعجت الحياة العراقية لعقود ستنفجر ثانية إن لم يتم التعامل معها. وهذا من الضرورى أن يتم فى موطن مناسب فى بيئة علنية وآمنه ومسيطر عليها. يمكن لعمليات المصالحة والحقيقة أن تكشف الأعمال الشنيعة والانتهاكات

المنظمة التى تمت فى الماضى، وتأسيس سجلات دقيقة ومفصلة لتلك الأعمال، ويمكن إدخال العدالة المجددة بدلاً من العقاب التقليدى.

تمارك‌الا و مارت‌ح‌الا تداع‌ت‌سا ى‌ف دع‌اس‌ي‌و‌ل‌م‌ع صرف رف‌و‌ي‌س راما‌ع‌إ‌الا تداع‌إ حمان‌ر‌ب

7- ضمانات الأمن الدولية وآثارها

63 ربما يحتاج العراق إلى نظام من الترتيبات التي تدعمها ضمانات دولية إذا كان الهدف يتمثل في القضاء على الحرب الأهلية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وعدم استقرار الحدود وأزمات أخرى في هذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط. بيد أننا، ينبغي أن نعترف بأنه يحتمل أن يساهم الوجود الواسع للقوات متعددة الجنسيات تحت راية التحالف الراهن في زعزعة البلاد بقدر يساوي قدراتها على احتواء تلك الزعزعة. وقد نحتاج إلى تقديم ضمانات أمنية بالنسبة للحدود وأن نضع أسس أكثر ملاءمة للعراق المتمتع بالسيادة. ويمكن أن يلعب جيرانه في المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع جميعا دورا بنَّاء في ذلك.

64 يمكن جمع ست وحدات بناء في نظام لترتيبات الضمانات الدولية بغية مساعدة العراق على الاستقرار في السنوات القادمة:

أ تشمل الضمانات الأمنية وجود مراقب دولي، مما يؤدي إلى التحفيز على اتخاذ تدابير والى إطلاق قدرات الاستجابة السريعة.

ب نظام دولي مقبول استنادا إلى القواعد التي تشيَّد حاليا، ووضعها أساسا في خدمة نظام الضمانات الدولية.

ج "قوة حراسة" تابعة للأمم المتحدة وجهود للإعمار، ويحتمل أن يفضي ذلك إلى أمن بشري أو وجود يبعث على الاستقرار يُصمَّم على أساس الشراكة التامة المدنية والعسكرية.

د إعادة التزام العراق بكل تعهداته الدولية ذات الصلة بشأن عدم امتلاك أو حيازة أسلحة الدمار الشامل.

ه إقامة الحوار بين العراق وجيرانه بشأن نظم الحدود والمسائل الأخرى المتعلقة بالأمن.

و إمتلاك الحكومة العراقية لذلك النظام من نظم الضمانات إمتلاكا مشتركا على أساس السيادة الاتحادية.

65 يمكن وضع الضمانات الأمنية أساسا لمنع الحرب الأهلية وتسلل الإرهاب على نطاق واسع ولكن يمكن أن تشكّل جزئيا بناء على تلك النماذج التي استخدمت في شبه جزيرة سيناء أو مرتفعات الجولان. وهي تشمل خطوط أو مناطق منزوعة السلاح إتفق عليها الأطراف، وهي تحفِّز على إتخاذ إجراءات دولية إذا ما بذلت محاولات لتغيير تلك الخطوط بالقوة، ووجود دولي للرصد والمراقبة واتفاق بين الدول المشاركة لجمع قوة إستجابة سريعة إذا ما انتهكت تلك الضمانات إلى جانب التزام من قبل البلدان المجاورة

لتيسير الأمور وتحقيق المرحلة الانتقالية.

66 ينبغي المحافظة على المرافق داخل العراق في حالة ملائمة لكي يمكن تنفيذ تلك الضمانات. ويوفر ذلك دورا بديلا ملائما لأربعة قواعد تشيدها الولايات المتحدة حاليا قرب حقول النفط الكبرى. ويمكن صياغة ولاية شفعية على تلك القواعد بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة، ويمكن أيضا أن تشمل الاتحاد الأوروبي، أو حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، أو جامعة الدول العربية، مع مفهوم "دعم الدولة المضيفة" الذي يمكن في إطاره توفير الدعم الدولي لاستكمال تلك القواعد وصيانتها. ويمكن حتى إنشاء نظام رصد مدني عراقي.

67 إن استخدام الولايات المتحدة لتلك القواعد حصرا سيؤدي إلى زعزعة السياسة العراقية ومصالح الولايات المتحدة. ويعتبر نموذج "الورقة الطافية" أكثر ملاءمة، حتى وان كان يلقي ببعض أعباء استضافة قوات الولايات المتحدة في المنطقة على كاهل دول الخليج العربي أو على ظهر السفن. وقد يوفر استمرار وجود القوات الأمريكية في المنطقة الكردية بعض الضمانات الأمنية إلى تركيا، على الرغم من أنه سيكون من مصلحة الأكراد أن يدرسوا بعناية احتمال وجود مثل ذلك الأثر على الاستقرار الداخلي والعلاقات مع الجيران.

68 وبانسحاب قوات التحالف هناك أيضا حجج قوية لإدخال قوة استقرار متعددة الجنسيات ومتوسطة الحجم في إطار ولاية الأمم المتحدة من أجل حماية جهود إعادة الإعمار والقيام بالرصد ومساعدة القوات العراقية في عملية تثبيت الاستقرار (ولكن ليس من أجل الشروع بهجمات على المتمردين). ويمكن أن تشمل البلدان المساهمة الدول الأوروبية التي لم تشارك في التحالف أو التي انسحبت منه، فضلا عن البلدان النامية كالهند والدول وفرق إعادة العمار في الولايات في أفغانستان نموذجا (ISAF)الإسلامية. ويقدم ايساف أفضل لمثل تلك القوة عما هو عليه في الاتحاد القائم. وعلى الرغم من ذلك فإذا ما استخدم ذلك النموذج فانه ينبغي أن يطوِّر مزيدا من التطوير في اتجاه الشراكة المدنية العسكرية التامة، بما في ذلك توفير قوات أفضل للإمداد والدعم المشتركة وتساوي المراكز والأعداد وفرص الحصول على الموارد، على النحو الذي جاء في مقترحات الاتحاد الأوروبي من أجل إنشاء "قوات أمن بشري".

69 لعب الخوف من أسلحة الدمار الشامل دورا رئيسيا في دفع التحالف إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، والأثر المزعزع للقدرات العراقية في تلك المنطقة لم يتغير بالنظر إلى قرب إسرائيل وإيران وتركيا. وربما يحتاج المجتمع الدولي الأوسع إلى المشاركة في حوار مباشر بشأن سياسات أسلحة الدمار الشامل وقدراتها مع النظام العراقي، بدلا من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية للاضطلاع بالقيادة. وقبل نهاية عام 2006 ينبغي على الحكومة العراقية الجديدة أن تعلن عن امتثالها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، والمعاهدات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع الالتزامات الدولية الراهنة (التي تشمل قرار مجلس الأمن 1540)؛ وأن تساهم بمسألة تفتيش أي مرفق من المرافق التي لا تزال قائمة بإشراف وكالة الطاقة الذرية، وأن تسعى للحصول على المساعدة الدولية الواسعة في مراقبة المعايير المحلية للسلامة النووية والكيميائية والبيولوجية وفي إعادة تدريب خبراء الأسلحة والعلماء السابقين، والانضمام إلى السياسة العربية بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

70 ناشد قرار مجلس الأمن 1540 الحكومات كافة في تحسين الأمن بشأن المواد النووية والبيولوجية والكيميائية ويمكن للعراق أن يستهل حوارا مع جيرانه بشأن تلك النقاط، والعمل ضد التهريب من خلال التعاون في مجالي الاستخبارات والجمارك، وتوثيق التقنيات النووية وتنفيذ الرقابة على التصدير وتوفير الأمن النووي. وتبيَّن من الخبرة مع الاتحاد السوفييتي السابق أن بلدان الاتحاد الأوروبي يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة من حيث الاختصاصات والدعم المالي وأن بعض دول الخليج تسعى حاليا إلى المساعدة في تحويل اختصاصات خطيرة.

71 وقد توفر مثل تلك العملية، بما في ذلك تشجيع الاتصالات الثنائية بين العراق وإيران وحدات بناء من أجل إقامة المزيد من الحوار الإقليمي. وعلى الرغم من المبادرات المحلية والخارجية المتكررة، فإن إنشاء نظم الأمن التعاونية للشرق الأوسط الأكبر مافتئت تتعثر بسبب النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وموقع إيران الخاص والأسباب الأخرى لانعدام الثقة والعداء طويل الأجل. ويشكل الخط الأساسي في الاهتمام المشترك الذي يسعى لئلا يصبح العراق بلد طغيان جديد أو أن يسقط في الهاوية قاعدة جديدة للتجربة الحذرة انطلاقا من منطقة الخليج نحو الخارج. ويمكن أن تشمل المسائل التي يمكن التأسيس عليها: أ) مستويات أدنى من التعاون ضد المخاطر الجديدة، وليس ضد أسلحة الدمار الشامل فقط؛ ب) تدابير بناء الثقة والأمن بما في ذلك تدابير الشفافية والخطوط الساخنة التي تغطي أنشطة القوات التقليدية وسلطات الحدود والتفاهم بشأن مدى التدابير المسموح بها ضد الإرهاب؛ و ج) التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي.

72 ويمكن أيضا استكشاف منتديات للمزيد من الحوار الذي يصل إلى جماهير واسعة والذي يشمل الدول والمجتمعات المدنية والقادة الدينيين عبر المنطقة ويضمن سماع طائفة عريضة تامة من الأصوات. ومن الضروري أن تكون ملكية تلك الخطط محلية. فمن المحتمل أن تخنق في المهد أو أن تشوَّه إذا ما استثنت منذ البداية الجيران الذين لا يتمتعون بحظوة الغرب أو إذا وجهت ضدهم.

73 ومن الضروري بالنسبة لأي ضمانات أمنية تقدَّم إلى العراق أن توضع ضمن حوار شامل يضم قياداته الوطنية والمحلية. ويمكن تعزيز شرعية وثقة العراق بنفسه إذا كانت ملكية تلك التدابير تعود له استنادا إلى السيادة الاتحادية. ويعني ذلك أمرين: أولاهما أن العراق له سيادة تامة على أرضه وهو يطلب ضمانات أمن دولية يعتبرها في مصلحته ولكن يمكن تغييرها في المستقبل؛ وثانيهما يوافق العرق على أن التغييرات التي يقترح إدخالها على ذلك النظام لا تقوم إلا على أساس اتحادي، الأمر الذي يتطلب دعم الأغلبيات في كل منطقة. وهناك نقطتان أساسيتان لإحراز التقدم في العراق: تغيير السرد من الاحتلال إلى تحرير العراق وتثبيت استقرار الأوضاع على أرض الواقع. ويجب إشراك جميع الأطراف في العملية السياسية. ولا بد من توفر الأمل والاستقلال والشرف بوصفها شروط ضرورية للعراقيين لكي يضطلعوا بمسؤولياتهم كاملة ويشرعوا ببناء نظام شرعي جديد. ولا بد من دعم المجتمع المدني والأنشطة الاقتصادية وسيكون الاستثمار في تلك المجالات الحجر الأساسي في ذلك النظام. ولا بد من أجل إحراز النجاح من وجود مزيج منسق من التدابير الرامية إلى زيادة الأمن البشري بما في ذلك عناصره المادية والسياسية والاقتصادية والنفسية.

74 هناك نقطتان أساسيتان لإحراز التقدم في العراق: تغيير السرد من الاحتلال إلى تحرير العراق وتثبيت استقرار الأوضاع على أرض الواقع. ويجب جلب جميع الأطراف إلى العملية السياسية. ولا بد من توفر الأمل والاستقلال والشرف بوصفها شروط ضرورية للعراقيين لكي يضطلعوا بمسؤولياتهم كاملة ويشرعوا ببناء نظام شرعي جديد. ولا بد من دعم المجتمع المدني والأنشطة الاقتصادية والاستثمار في تلك المجالات سيكون العامود الأساسي في ذلك النظام. ولا بد من أجل إحراز النجاح من وجود مزيج منسق من التدابير الرامية إلى زيادة الأمن البشري بما في ذلك عناصره المادية والسياسية والاقتصادية والنفسية.

75 ينبغي على قوات التحالف أن تضع إطارا للانسحاب الذي يشمل نقاطا محددة وشروطا يمكن للحكومة العراقية وحلفاؤها أن تستخدمها لتنفيذ استراتيجية موزعة للمسار الثاني وإقامة الحوار والحوافز لتوجيه التمرد المضاد إزاء عملية سياسية تقوم على أساس المناقشة والتفاوض. ولا بد للعناصر المحلية أن تحصل على المساعدات لكي تصبح أكثر قدرة على تقديم المساعدة بدلا من كونها عقبة ويجب على المجتمع الدولي الأرحب أن ينظر في كيفية الاضطلاع بمسؤولية أكبر. وبالنظر إلى الأوضاع والظروف على أرض الواقع، فإن الاستراتيجية المتكاملة التي نقدمها هنا ستحتاج إلى إرادة سياسية ماضية واستثمارات استراتيجية، فضلا عن موارد مالية كبيرة. بيد أنها ستكون أكثر تكلفة أو ستتطلب المزيد من الجهود عما بذل من جهود حتى الآن، وتمتلك فرصا أكبر بكثير لتحقيق النجاح عما يقدمه النهج الذي حدد مؤخرا في "النصر في العراق" لمجلس الأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية.

76 يرتبط احتمال إحراز الاستقرار والتقدم في العراق ارتباطا وثيقا بمسائل إقليمية أخرى. وإذا ما أحرز تقدم إزاء إنشاء أفق سياسي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن الآثار الايجابية ستبدو لا محالة في العراق وما وراءه. وإذا ما بقيت المعايير شاملة للاحتواء والإدارة، فلن يكف نطاق تأثير المواجهة في الأرض المقدسة التي تزعزع الوضع في المنطقة الأوسع عن التزايد والعكس صحيح. وبينما تبقى أسس حرية الحركة بين الأراضي وداخلها وحرية الانتقال جوا وبحرا وفرص الوصول الأرضية قضية ذات أهمية فيجب على السياسة الدولية أن تنتقل إلى تشجيع التغييرات السياسية في حماس، وتوضيح المبادئ المتفق عليها للوضع النهائي وتوليد الزخم ـ سواء كان على مدى مراحل أو بشكل شامل ـ إزاء حل حيوي يشمل إقامة دولتين وهو حل لمشاكل الأراضي الإقليمية ومشاكل أخرى.

77 يتأثر التقدم المحرز في العراق أيضا تأثرا كبيرا بالعلاقات بين إيران والغرب وبين سوريا والغرب والعكس صحيح أيضا. وسيقلل الانسحاب من العراق أو إقامة نظام أكثر دولية من الخطر الإيراني تأثيرا كبيرا بينما يمكِّن العراقيين من الاضطلاع بمسؤولية واضحة إزاء علاقاتهم الثنائية. ولا بد من تشجيع الشراكات الاقتصادية والأمنية والحوار الإقليمي الأوسع كالحوار في منطقة الخليج على سبيل المثال تشجيعا كبيرا. وينبغي التأسيس على تمكين سفير الولايات المتحدة في العراق من استهلال محادثات محدودة مع إيران بشكل أكبر. ولا يخدم مناخ العداء الراهن إلا تعزيز المتشددين في إيران وتشجيعهم على التدخل فيما وراء الحدود. ولا يمكن للعراق أن يكون منطلَقا للهجمات البرية التي تستهدف إيران أو سوريا. ويحتمل أن يتطلب تحقيق تحرير العراق واستقلاله مزيدا من

الاستقلال من الولايات المتحدة الأمريكية عما هو عليه الوضع الآن في قسط كبير من المنطقة.